أثر المرادي في شرح الأشموني على ألفية ابن مالك "الفاعل أنموذجاً"

أ. عبد الكريم محمود صالحة
الجامعة الإسلامية بغزة (فلسطين)
د. باسم البابلي
كلية الآداب، الجامعة الإسلامية بغزة (فلسطين)

Summary:

The researcher divided this study into an introduction, a preliminary and a discussion according to the provisions of the actor, indicating the effect of the Al-Mouradi in the explanation of the Al-Ashmouni gradually, and the content of what is stated in the narrators in this section through the investigations related to the provisions of the actor in addition to his definition,

1- the subject of the delay of the actor on the worker "occurrence after the predicate."
2- the study of the unification of the factor of the Deity and Collective.
3- delete the factor of the actor.
4- study the feminization of the act.
5- Study the phenomenon of the order in the actual sentence.

The researcher concluded his study with the conclusion that the Al-Ashmouni agreement with Al-Mouradi proved in their explanations in a great way, to the sources and references.

Keywords: The actor, Al-Mouradi, Al-Ashmouni.

Résumé :

Le chercheur a divisé cette étude en une introduction, une étude préliminaire et une discussion selon les dispositions de l'acteur, indiquant progressivement l'effet d'Al-Mouradi dans l'explication d'Al-Ashmouni et le contenu de ce qui est dit dans les narrateurs. dans cette section à travers les enquêtes liées aux dispositions de l'acteur en plus de sa définition,

1- le sujet du retard de l'acteur sur le travailleur "occurrence après le prédicat".
2- l'étude de l'unification du facteur de la divinité et du collectif.
3- supprimer le facteur de l'acteur.
4- étudier la féminisation de l'acte.
5- Etudiez le phénomène de l'ordre dans la phrase même.

Le chercheur a conclu son étude en concluant que l'accord Al-Ashmouni avec Al-Mouradi était très utile, dans ses explications, aux sources et aux références.

Mots-clés: L'acteur, Al-Mouradi, Al-Ashmouni.

الملخص:

قسم الباحث هذه الدراسة إلى مقدمة وتمهيد ومباحث بحسب أحكام الفاعل، مبيناً أثر المرادي في شرح الأشموني بشكل تدريجي، ومضمناً لما ورد في الشارِحَيْن في هذا الباب من خلال مباحث متعلقة بأحكام الفاعل إضافة إلى تعريفه، وهي:

1- مبحث تأخر الفاعل على عامله "وقوعه بعد المسند".
2- مبحث توحيد عامل الفاعل في التثنية والجمع.
3- مبحث حذف عامل الفاعل.
4- مبحث تأنيث الفعل.
5- مبحث ظاهرة الترتيب في الجملة الفعلية.

وأنهى الباحث دراسته بالخلاصة التي أثبتت اتفاق الأشموني مع المرادي في شرحيهما بشكل كبير، وصولاً إلى المصادر والمراجع.

كلمات مفتاحية: الفاعل؛ المرادي؛ الأشموني.

المقدمة:

الحمد لله خالقِ الأمم، وبارِئ النسم، علَّم الإنسان ما لم يعلم، وألهمه البيان؛ فهو يُورِده تارةً باللسان ومرةً بالقلم، سبحانه من قادرٍ قاهر، أعاد إلى العدم عاداً، ولمْ تُرَمَّم بعدها إرَم.

وأصلي وأسلم على خير خلقه وخاتم رسله؛ محمد بن عبد الله، صاحب المقام المحمود، والحوض المورود، وعلى آله وصحبه الأخيار، ومن اقتفى أثره من الأطهار.

أما بعد:

فإني أقدم بحثي هذا أثر المرادي في شرح الأشموني على الألفية "الفاعل أنموذجاً"، ووضعتُ فيه مقدمةً، وتمهيداً يتناول عرضاً حول أثر العلماء السابقين في المرادي والأشموني، وقسمتُ مضمونه إلى مباحث بحسب أحكام الفاعل، وأنهيتُه بالخلاصة والمصادر والمراجع.

والله أسأل أن يوفقني لما فيه الخير، وأن يسخر علمي لخدمة الدين وما فيه صلاح للمسلمين.

تمهيد:

آثرت أن أبدأ بحثي بتمهيد قبل المضمون يتناول بعضاً من سيرة حياة الشارحين للألفية، مبيناً أهم المواقف في حياتيهما، وعارضاً لشيوخهما وتلاميذهما، وذاكراً أهم مؤلفاتهما، ومشيراً لصلة الربط بينهما، وأبدأ بالمرادي ثم الأشموني.

أولاً / المرادي (ت749هـ):

هو أبو محمد الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المراكشي، يُلَقَّب ببدر الدين، ويُعرَف بابن أم قاسم، وهو مُفسِّر وفقيه وأديب ونحويٌّ من مصر، كان يعيش في المغرب على الرغم من انتمائه لمصر، يعُدُّه المؤرِّخُون من نحاة مدرسة مصر وبلاد الشام.

ولِدَ الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي في مصر، وأصله من بلدة آسفي على الساحل المغربي المُطِل على المحيط الأطلسي، ويعود نسبه إلى قبيلة مراد، وكان يُعرَف بابن أم قاسم، وأم قاسم هو كنية جدَّته من أبيه، فكان يُنسَبُ إليها، وهي

شيخة اشتهرت منذ مجيئها إلى مصر من المغرب واسمها زهراء، ويُقال أيضًا أنَّ أُم قاسم هي امرأة تبنَّته وكانت من بيت السلطان.[1]

تتلمذ الحسن على يد أبي حيان النحوي (ت645هـ)، وهو من أشهر نحاة الأندلس، وكان الحسن يُعدُّ من أنبه تلامذته وأذكاهم، وأخذ علوم اللغة والنحو أيضًا عن السراج الدمنهوري (ت752هـ) وأبي زكريا الغماري (ت724هـ)، وأخذ علوم الفقه عن شرف الدين المُغَيْلي المالكي (ت746هـ)، وأخذ أصول الفقه عن شمس الدين بن اللبان (ت749هـ)، والقراءات عن مجد الدين إسماعيل بن محمد التستري (ت748هـ).

عمل ابن أم قاسم المرادي على تصنيف كثير من الكُتُب في مجالات متعدِّدَة، وأغلب مؤلفاته في النحو وعلوم القرآن، ومن أشهر ما كتبه شرحه لألفية ابن مالك وكتاب الجَنَى الداني في حروف المعاني، وإعراب القرآن، وتفسير القرآن، وشرح الجزولية، وشرح الحاجبية النحوية، وشرح الحاجبية العروضية، وشرح الشافية في التصريف.[2]

وكان لشرحه للألفية تأثير بالغ على شُرَّاحها من بعده، ويظهر تأثيره واضحاً على شروح كُلٍّ من الدماميني (ت827هـ) والأشموني وابن هشام الأنصاري (ت761هـ).

يُروى عن الحسن أنَّه كان ورعاً تقياً، ومن هذه الروايات ما تثبت له كرامات عديدة، منها رؤيته للنبي في المنام، وتُوفِّي ابن أم قاسم المرادي في الأوَّل من شوال سنة 749 من التقويم الهجري، وكانت وفاته في مدينة سرياقوس بمصر.

ثانياً / الأشموني (929-838هـ):

هو أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى بن يوسف، يُعَرف بالأشموني، نسبةً إلى مدينة أشمون، وهو نحويٌّ وفقيهٌ وأصوليٌّ مصري من القاهرة في القرن التاسع الهجري، ويَعُدُّه مؤرِّخو النحو العربي من رجال المدرسة المصريَّة الشاميَّة.

ولِدَ علي بن محمد بن عيسى بن يوسف المُلَقَّب بنور الدين المُكَنَّى بأبي الحسن في سنة 838 من التقويم الهجري، وكانت ولادته في قناطر السِّباع في مصر، وتعود أصوله إلى مدينة أشمون المصريَّة ويُنسَبُ إليها. نشأ الأشموني في مسقط رأسه، ثُمَّ انتقل إلى القاهرة واستقرَّ فيها، وهناك بدأ رحلته مع العلم بحفظ القرآن وألفيَّة ابن مالك، ثُمَّ أخذ علوم النحو عن الكافيجي (ت879هـ) والقراءات القرآنية عن ابن الجزري (ت833هـ)، بعد تعمُّقه في العلوم تصدَّر للتدريس واجتمع حوله عدد من الطلبة، وتولَّى القضاء في القاهرة، وتُوفِّي الأشموني في سنة 929 من التقويم الهجري بمدينة القاهرة. [3]

تعرَّض الأشموني للكثير من الانتقادات، كان أوَّلها من قِبَلِ معاصره شمس الدين السخاوي (ت902هـ) الذي شنَّ حرباً ضده وضد مُعلمه جلال الدين السيوطي، وانتقد السخاوي خاصةً كتابه "نظم جمع الجوامع في الأصول"، وقد قال السخاوي عن الأشموني: "راج أمره، ورجحَ على السيوطي مع اشتراكهما في الحُمق، غير أنَّ ذلك (السيوطي) أرجح".[4]

---

(1) الأسعد، الوسيط في تاريخ النحو العربي (ص209).

(2) الزركلي، الأعلام (ص211).

(3) الأسعد، الوسيط في تاريخ النحو العربي (ص235، 236).

(4) السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (ج6/3).

ومن مؤلفاته: شرح ألفيَّة ابن مالك (في النحو)، ونظم المنهاج (في الفقه)، وشرح نظم المنهاج (يشرح الكتاب السابق)، ونظم جمع الجوامع، ونظم إيساغوجي (في المنطق).[1]

الاتفاق والاختلاف بين المرادي والأشموني في باب الفاعل:

سيعرض الباحث أوجه الاتفاق والاختلاف في كل مبحث من مباحث باب الفاعل وهي كالآتي:

أولاً / تعريف الفاعل وذكر بعض أحكامه:

يقول ابن مالك: **الفاعلُ الّذي كَمرفوعيْ "أتى زيدٌ" منيراً وجهُهُ "نِعْمَ الفتى"**

يعرف المرادي الفاعل بأنه "الاسم المسند إليه فعل تام مقدم غير مصوغ للمفعول أوجار مجراه"، ويعرف الأشموني الفاعل بأنه "الاسم المسند إليه فعل تام أصلي الصيغة أو مؤول به".

الناظر للوهلة الأولى في هذين التعريفين يشعر بوجود فرق في تعريف الشارحين للفاعل، ولكن بعد قراءة الشرحين وتحليليهما يتبين أن كلا التعريفين يمكن تجزئتهما إلى ثلاثة أجزاء متقاربة، بحيث يكون:

الجزء الأول/ هو "الاسم المسند إليه فعل تام": وقد اتفق الشارحان نصاً في هذا الجزء، وكما اتفق الشارحان أن الاسم يشمل الصريح والمؤول، وقولهما تام أي مخرج للفعل الناقص نحو كان وأخواتها.

الجزء الثاني/ هو "غير مصوغ للمفعول" عند المرادي، و"أصلي الصيغة" عند الأشموني: بمعنى أنه يخرج نحو (ضُرِبَ زيدٌ)، لأن مرفوعه نائب عن الفاعل.

وتعبير الأشموني في قوله "أصلي الصيغة" غير شامل لمعنى "مقدم" كما ذكر المرادي، وبهذا يكون التعريف عند الأشموني ناقصاً؛ لأن قول المرادي "مقدم" مخرج نحو: (زيدٌ قام).

الجزء الثالث/ هو "جار مجراه" عند المرادي، و"مؤول به" عند الأشموني: وهو اسم الفعل والصفات والمصادر والظروف – كما ذكرا –، ويتمثل في (منيراً وجهُهُ).

وفي تحليل الشارحين للتعريف يظهر تشابهاً كبيراً – كما أسلفت –، وإن اختلفت الصياغة اللفظية في التعريف للجزئين الثاني والثالث.

وأضاف الأشموني بعض أحكام الفاعل على شكل نقاط، وينقطع بعد ذلك عن ذكرها، والتي ذكر المرادي بعضاً مما أشار إليه الأشموني في النقطة الثانية كما يتضح:

1– الرفع، وهذا الموضع لم يرد عند المرادي، ويقول الأشموني: "وقد يجر بإضافة المصدر، نحو: ﴿**ولولا دَفْعُ اللهِ الناسَ بعضَهم**﴾[2]، أو بمن أو الباء الزائدتين، نحو: ﴿**ما جاءنا منْ بشيرٍ**﴾[3] ، ونحو: ﴿**وكفى باللهِ**

---

[1] الزركلي، الأعلام (ص10).

[2] [البقرة: 251].

[3] [المائدة: 19].

وكيلاً[1]، ويرفع حينئذٍ على المحل، ويستطرد الأشموني دخولاً إلى تابع الفاعل ذاكراً جواز جره حملاً على اللفظ ورفعه حملاً على المحل، نحو: (ما جاءني من رجلٍ ولا امرأةٍ، ولا امرأةٌ)، فإن كان المعطوف معرفة تعين رفعه، نحو: (ما جاءني من عبدٍ ولا زيدٌ)".

2- واتفق الشارحان في كون الفاعل عمدة، لا يجوز حذفه، وذكر الشارحان ما ذهب إليه الكسائي من جواز حذفه، ويذكر الأشموني شاهداً مما تمسك به الكسائي، وهو:

فَإِنْ كانَ لا يُرْضِيكَ حتَّى تَرُدَّنِي إلى قَطَرِيٍّ لا إخَالُكَ رَاضِياً [2]

3- وجوب تأخيره عن رافعه.

ثانياً / تأخر الفاعل على عامله (وقوعه بعد المسند):

يقول ابن مالك: **وبعدَ فعلٍ فاعلٌ فإنْ ظَهَرْ فَهْو وإلا فَضَميرٌ استَتَرْ**

اتفق الشارحان على أن الفعل لا يخلو من الفاعل ولا يتأخر عنه، لكن الأشموني يضيف أن الكوفيين أجازوا تقدم الفاعل مع بقاء فاعليته تمسكاً بقول الزَّبَّاء:

مَا لِلْجِمَالِ مِشْيُهَا وَئِيدَاً أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدَا [3]

وانفرد المرادي في هذا الجانب ببعض الإشارات التي من شأنها أن تطرح تساؤلات حول المعنى في شرح أبيات الألفية التي ذكرها ابن مالك في هذا الموضع، وأذكر منها ما يلي:

1- في قوله (وبعد فعل فاعل):

"فإن قلت: ليس هذا القول على إطلاقه؛ لأن بعض الأفعال لا ترفع فاعلاً، كالفعل الزائد نحو "كان"، والمستعمل استعمال الحروف نحو "قلما"، والمؤكد نحو "قام قام زيد"، والمبني للمفعول نحو "ضُرب زيد"، قلت: المراد بهذا القول أن الفاعل يكون بعد الفعل لا قبله، وليس المراد أن كل فعل بعده فاعل"[1].

---

[1] [الأحزاب: 3].

[2] التخريج: البيت لسوار بن المضرب في شرح التصريح (ج1/ 272)؛ والمقاصد النحوية (ج2/ 451)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب (ج10/ 479)؛ والخصائص (ج2/ 433)؛ وشرح المفصل (ج1/ 80)؛ والمحتسب (ج2/ 192).
الشاهد فيه: (كان لا يرضيك)، حيث جاء عاملان كل منهما يطلب معمولاً مرفوعاً، حيث أضمر اسم كان المرفوع، وقد تمسك الكسائي بهذا فأجاز حذف الفاعل في (يرضيك).

[3] التخريج: البيت من الرجز للزباء في أدب الكاتب (ص200)؛ والأغاني (ج15/ 256)؛ وجمهرة اللغة (ص742، 237)؛ وخزانة الأدب (ج7/ 295)؛ والدرر (ج2/ 281)؛ وشرح التصريح (ج1/ 271)؛ وشرح شواهد المغني (ج2/ 912)؛ وشرح عمدة الحافظ (ص179)؛ ولسان العرب (ج3/ 443) مادة (وأد)؛ ومغني اللبيب (ج2/ 581)؛ وللزباء أو الخنساء في المقاصد النحوية (ج2/ 448)؛ وبلا نسبة في همع الهوامع (ج1/ 159).
الشاهد فيه: (مشيها)، حيث أجاز الكوفيون تقدم الفاعل مع بقاء فاعليته، وأوله البصريون مبتدأ محذوف الخبر، وقيل ضرورة، وقد روي مثلثاً: بالرفع على ما ذكر، والنصب على المصدر أي تمشي مشيَها، والخفض بدل اشتمال من الجمال.

2- في قوله (فإن ظهر فهو):

"فإن قلت: لا بد في الشرط والجزاء من مغايرة، ولم يفد الجزاء إلا ما أفاد الشرط، لأن التقدير: فإن ظهر الفاعل فهو الفاعل، قلت: الضمير في قوله (ظهر) هو للفاعل في المعنى، وخبر (هو) هو الفاعل في الاصطلاح فتغايرا، بمعنى إن ظهر ما بعد الفعل ما هوله في المعنى فهو الفاعل في الاصطلاح"[2].

وفي هذا المبحث لا يوجد أثر للمرادي في شرح الأشموني؛ فلقد انفرد المرادي بتساؤلات خاصة به حول المعنى، والتي لا يمكن للأشموني أو غيره نقلها؛ لأنها تعكس العقلية الخاصة بالمرادي.

ثالثاً / توحيد عامل الفاعل في التثنية والجمع:

يقول ابن مالك: **وجَرِّدِ الفعلَ إذا ما أُسْنـِدَا لاثنينِ أو جَمْعٍ "كفازَ الشُّـهَدَا"**

وقَدْ يُـقَالُ: سَعِدَا وسَعِدوا والفعلُ للظَّاهِرِ - بعدُ - مُسْنَدُ

اتفق الشارحان على أن الفعل إذا أسند في إلى فاعل ظاهر مثنى أو مجموع، جُرد في اللغة المشهورة من علامة التثنية والجمع، فتقول: (فاز الشهيدان وفاز الشهداء).

ويطرح المرادي تساؤلاً من شأنه إثارة المعنى، بقوله:

"فإن قلت: لا فائدة في تخصيصه ذلك بالاثنين والجمع؛ لأن المسند إلى المفرد مجرد أيضاً، قلت: لم تختلف العرب في فعل المفرد، وإنما اختلفوا في فعل الاثنين والجمع، فنبه على مواضع الخلاف".

واتفق الشارحان في الإشارة إلى اللغة الأخرى - لغة أكلوني البراغيث - بقول النبي: "يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار"، ويذكران أن مالك أخرجه في الموطأ.

واتفق الشارحان في رأيهما - بنفس النص - في حديث مالك، ويقولان: إن الواو فيه علامة إضمار؛ لأنه حديث مختصر رواه البَزَّار مطولاً مجرداً. فقال فيه "إن لله ملائكةً يتعاقبون فيكم".

واتفق الشارحان على أن بعض النحويين حكى أنها لغة طيئ، وبعضهم أنها لغة أزد شنوءة.

وما ذُكر في الحاشية على شرح المرادي من قوله: (راجع الأشموني)[3]، هو أن الأشموني قد ذكر خمسة شواهد ليدلل على وجود هذه اللغة، وذكر الأوجه الإعرابية للضمير والظاهر، وهذا أيضاً يعكس حجم التطابق الكبير بين الشرحين. ومن شواهده على ذلك:

يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيـ لِ قَوْمِي فَكُلُّهم يَعْذِل [4]

---

[1] المرادي، توضيح المقاصد والمسالك (ص584).

[2] المرادي، توضيح المقاصد والمسالك (ص585).

[3] انظر: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك (ج2/587).

[4] التخريج: البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه (ص48)؛ والدرر (ج2/ 283)؛ وشرح التصريح (ج1/ 276)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (ج2/ 363)؛ وسر صناعة الإعراب (ج2/ 629)؛ وشرح شواهد المغني (ج2/ 783)؛ وشرح

وفي هذا المبحث لا مانع لاستشهاد الأشموني أيضاً بحديث رسول الله – إن ورد –، ولكن لا يكون تخريجه وبيان الرأي فيه بنفس الطريقة التي ذكرها المرادي نصاً.

ويظهر الاتفاق نصاً في شرح الشارحين لهذا المبحث من باب الفاعل، غير أن الأشموني أضاف الشواهد إلى شرحه، وانفرد المرادي ببعض التساؤلات الخاصة به.

رابعاً / حذف عامل الفاعل:

يقول ابن مالك: **ويَـرْفَعُ الفـــاعلَ فعْــلٌ أُضْــمِرَا كَمثل "زَيْدٌ" في جواب "منْ قَرَا"؟**

أي أن الفاعل قد يحذف رافعه، وأرجع الشارحان ذلك إما جوازاً وإما وجوباً:

لكن المرادي اقتصر في الجواز على الاستفهام الظاهر الملفوظ، كجوابك (زيد) لسؤال (من قرأ) ؟، والتقدير: قرأ زيد.

ويضيف الأشموني في باب الجواز – ذاكراً ما ورد عند المرادي – الاستفهام المقدر غير الملفوظ، ويستشهد بـ:

لِيُبْكَ يَزِيدٌ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ ومُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ [1]

أو إن كان جواباً للنفي، ويستشهد بـ:

تَجَلَّدْتُ حَتَّى قِيلَ: لَمْ يَعْرُ قَلْبَهُ مِنَ الوَجْدِ شَيءٌ، قلتُ: بلْ أَعْظَمُ الوَجْدِ [2]

أما الوجوب، كما إذا فُسر بما بعد الفاعل، فقد استشهد الشارحان بقوله تعالى: ﴿**وإن أحدٌ من المشركين استجارك**﴾[1]، والتقدير: وإن استجارك أحدٌ.

ابن عقيل (ص239)؛ وشرح المفصل (ج3/ 87، ج7/ 7)؛ ومغني اللبيب (ج2/ 365)؛ والمقاصد النحوية (ج2/ 460)؛ وهمع الهوامع (ج1/ 160).

الشاهد فيه: "يلومونني أهلي"، حيث ألحق بالفعل علامة الجمع وهي واو الجماعة مع كون هذا الفعل (يلوم) مسنداً إلى اسم ظاهر دالٍ على الجمع؛ وهذه لغة العرب.

[1] التخريج: البيت للحارث بن نهيك في خزانة الأدب (ج1/ 303)؛ وشرح شواهد الإيضاح (ص94)؛ وشرح المفصل (ج1/ 80)؛ والكتاب (ج1/ 288)؛ ولضرار بن نهشل في الدرر (ج2/ 268)؛ وللحارث بن ضرار في شرح أبيات سيبويه (ج1/ 110)؛ ولنهشل، أو للحارث، أو لضرار، أو لمزرد بن ضرار، أو للمهلهل في المقاصد النحوية (ج2/ 454)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (ج2/ 345، ج7/ 24)؛ وأمالي ابن الحاجب (ص447، 789)؛ وتخليص الشواهد (ص478)؛ والخصائص (ج2/ 353)؛ والشعر والشعراء (ص105، 106)؛ ولسان العرب (ج2/ 536) مادة (طوح)؛ والمحتسب (ج1/ 230)؛ ومغني اللبيب (ص620)؛ والمقتضب (ج3/ 282).

الشاهد فيه: (ضارع) حيث حذف عامل الفاعل لقرينة، والتقدير: يبكيك ضارع. (وضارع) فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر، كأنه قيل: من يبكيه؟ فقيل: ضارع، أي يبكيه ضارع ثم حذف الفعل.

[2] التخريج: البيت بلا نسبة في تخليص الشواهد (ص478)؛ وشرح التصريح (ج1/ 273)؛ والمقاصد النحوية (ج2/ 453).

الشاهد فيه: (بل أعظم الوجد)، حيث رفع أعظم على أنه فاعل لفعل محذوف يدل عليه سياق الكلام وهذا الفعل مجاب به على كلام منفي مسبق، وهو قول القائلين: (لم يعرُ قلبه من الوجد شيء).

والصحيح في هذا المبحث – حذف عامل الفاعل – أن الأشموني قد برع في إيضاحه للحالات التي يحذف فيها رافع الفاعل، وذكر الشواهد على ذلك، خلافاً للمرادي الذي يعوزه الكثير في شرحه لهذا الباب، ولا أثر للمرادي هنا في شرح الأشموني.

خامساً / باب تأنيث الفعل:

يقول ابن مالك: **وتَاءُ تَأْنيثٍ تَلِي الماضي إذَا كانَ لِأُنْثَى كَأَبَتْ هِنْدُ الأَذَى**

اتفق الشارحان على أن هذه التاء هي للدلالة على تأنيث الفاعل.

ويعقب الأشموني بإشارة لطيفة في قوله: (إن من حق هذه التاء ألا تلحق الفعل؛ لأن معناها في الفاعل، ولما كان الفاعل كجزء من الفعل جاز أن يدل ما اتصل بالفعل على معنىً في الفاعل).

يقول ابن مالك: **وإنَّما تَلْزَمُ فعلَ مُضْمَرٍ مُتَّصل أو مُفْهَمٍ ذاتَ حِرِ**

ذكر الأشموني هذا الباب – لزوم التاء في الفعل – بنفس الطريقة التي سار عليها المرادي،

حيث ذكر الحالين الذين تلزم فيهما التاء، وذكر الأمثلة نفسها ومضيفاً إليها أمثلة أخرى، ومن ثَمَّ يُخرج ما شذ عن القاعدة، والحالين هما كالتالي:

1- الإسناد إلى ضمير متصل سواء كان حقيقي التأنيث كـ (هند قامت)، أو مجازي التأنيث كـ (الشمس طلعت)، ويضعف إثبات التاء في المنفصل كـ (ما قام إلا أنت).
2- الإسناد إلى ظاهر حقيقي التأنيث متصل بالفعل كـ (قامت هند وقامت الهندان)، ولا تلزم التاء في المجازي التأنيث كـ (طلعت الشمس)، والمنفصل كـ (قامت اليوم هند)، أو كان جنسياً كـ (نعمت المرأة)، أو جمعاً كـ (قامت الهنود).

يقول ابن مالك: **وقَدْ يُبِيحُ الفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ في نحو "أتى القاضِيَ بنتُ الواقفِ"**

اتفق الشارحان على أن الفصل بغير إلا بين الفعل وفاعله الظاهر الحقيقي التأنيث يبيح ترك التاء، واتفقا أن الإثبات أحسن وأجود، وذكر الأشموني شاهدين على ذلك، منهما:

لَقَدْ وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سُوء على بابِ اسْتِهَا صُلُبٌ وَشَامُ [2]

يقول ابن مالك: **والحَذْفُ مَعَ فَصْلٍ بإلا فُضِّلَا "كما زَكا إلا فتاةُ ابن العَلا"**

---

[1] [التوبة: 6].

[2] التخريج: البيت لجرير في ديوانه (ص293)؛ وشرح شواهد الإيضاح (ص338، 405)؛ وشرح التصريح (ج1/ 279)؛ وشرح المفصل (ج5/ 92)؛ ولسان العرب (ج1/ 259) مادة (صلب)؛ والمقاصد النحوية (ج2/ 468)؛ وبلا نسبة في الإنصاف (ج1/ 175)؛ وجواهر الأدب (ص113)؛ والخصائص (ج2/ 414)؛ والمقتضب (ج2/ 148)؛ (ج2/ 148)؛ (ج3/ 349)؛ والممتع في التصريف (ج1/ 218).
الشاهد فيه: (لقد ولد الأخيطل أم سوء) حيث لم يصل بالفعل تاء التأنيث مع أن فاعله مؤنث حقيقي؛ وذلك لفصله عن فاعله بالمفعول، وهذا جائز والتأنيث أكثر.

اتفق الشارحان على أن الحذف مع الفصل بإلا أحسن وأجود.

وذكر الأشموني شاهدين على ثبوت التاء، منهما:

مَا بَرِئتْ مِنْ رِيبَةٍ وذَمٍّ في حَرْبِنَا إلَّا بناتُ العَمِّ [1]

واتفق الشارحان أن البعض لا يجيز ثبوت التاء مع الفصل (بإلا) إلا في الشعر، واتفقا أيضاً على أن الصحيح جوازه في النثر، واستشهدا بقراءة مالك بن دينار وأبي رجاء الجحدري: ﴿**فَأَصْبَحُوا لا تُرَى إلا مَسَاكِنُهُم**﴾[2].

يقول ابن مالك: **والحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلَا فَصْلٍ، ومعْ ضَمِيرِ ذِي المَجَازِ في شِعْرٍ وَقَعْ**

في هذا الموضع وجدت تشابهاً تاماً – نصاً وشاهداً – في شرح الشارحين، حيث:

ذكر الشارحان أن الحذف قد يكون مع الحقيقي المتصل، واستشهدا بما ذكره سيبويه وحكى: (قال فلانة)، لكن المرادي قال بأنها لغة بعضهم، وقال الأشموني بأنها من الشاذ.

وذكرا أيضاً أن الحذف قد يقع مع ضمير المجازي، واستشهدا بشواهد منها:

فَإِمَّا تَرَيْنِي وَلِي لِمَّةٌ فَإِنَّ الحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا[3]

يقول ابن مالك: **وَالتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ سِوَى السَّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ – كالتَّاء مَعَ إِحْدَى اللَّبِنْ**

اتفق الشارحان على أن حكم التاء مع المسند إلى غير المذكر السالم كحكمها مع المؤنث المجازي، أي يجوز إثباتها وحذفها، وذكرا أن السبب في التذكير – أي حذف التاء – لتأوُّله بالجمع، والتأنيث – أي إثبات التاء – لتأوُّله بالجماعة.

ويشير الشارحان إلى (سلامة نظم الواحد) كما سماه الأشموني، وهو يتعلق بجمع المؤنث السالم الذي إذا كان واحده مذكراً كـ (الطلحات) أو مغيراً كـ (بنات) جاز فيه الوجهان، وإذا كان غير ذلك كـ (الهندات) فحكمه حكم واحده.

ويقول المرادي: (لا يقول "قال الهندات" إلا من يقول "قام فلانة").

---

(1) التخريج: البيت من شواهد التصريح (ج1/ 279)؛ وشرح الأشموني (ج1/ 174)؛ والعيني (ج2/ 471)؛ والهمع (ج2/ 271)؛ والدرر (ج2/ 226)؛ والشذور (ج80/ 231).
الشاهد فيه: (ما برئت إلا بنات العم)، حيث أدخل تاء التأنيث على الفعل مع أن فاعله فصل بإلا، ودخول تاء التأنيث في مثل هذا مرجوح.

(2) [الأحقاف:25].

(3) التخريج: البيت للأعشى ميمون بن قيس، وهو من شواهد: التصريح (ج1/ 278)؛ والأشموني (ج1/ 174)؛ والكتاب (ج1/ 239)؛ وأمالي ابن الشجري (ج2/ 345)؛ والإنصاف (ج1/ 464)؛ وشرح المفصل (ج5/ 95، ج9/ 6، ج9/ 41)؛ والخزانة (ج4/ 578)، والعيني (ج2/ 466، ج4/ 327)؛ وديوان الأعشى برواية: ألوى بها.
الشاهد فيه: (إن الحوادث أودى بها)، حيث لم يلحق تاء التأنيث الفعل الذي هو(أودى) مع كونه مسندا إلى ضمير مستتر عائد إلى اسم مؤنث وهو الحوادث، وذلك للضرورة الشعرية.

واتفق الشارحان نصاً على أن الكوفيين أجازوا (قام الهندات)، وأن أبا علي الفارسي قد وافقهم على ذلك، واستشهدا بما احتجوا به من قوله تعالى: ﴿**إِذَا جَاءَكَ المُؤْمِنَاتُ**﴾[1]، واستشهد الأشموني أيضاً بـ:

فَبَكَى بَنَاتِي شَجْوَهُنَّ وَزَوْجَتِي والظَّاعِنُونَ إِلَيَّ ثُمَّ تَصَدَّعُوا [2]

ويجيب الشارحان بأن التذكير في "جاءك" للفصل، ويضيف الأشموني أو لأن الأصل النساء المؤمنات، أو لأن أل مقدرة باللاتي وهو اسم جمع.

ويذكر الشارحان أن اسم الجمع يُعامل معاملة جمع التكسير.

يقول ابن مالك: **والحَذْفُ في نِعْمَ الفَتَاةُ اسْتَحْسَنُوا لأَنَّ قَصْدَ الجِنْسِ فيه بَيِّنُ**

اتفق الشارحان على أن النحاة استحسنوا الحذف في (نعم الفتاة)؛ لأن المقصود به جنس الفتاة، واتفقا أن (أل) في الفتاة جنسية، خلافاً لمن زعم أنها عهدية.

وذكرا أيضاً أن الحذف لا يعني أنه أحسن من الإثبات، بل هو حسن، والإثبات أحسن منه.

وفي هذا المبحث من باب الفاعل يظهر تطابق تام بين شرح الشارحين كما بينت مسبقاً في أغلب المواضع، باستثناء الشواهد التي أضافها الأشموني، مع ما قام الأشموني بتحوير في نصه.

سادساً / ظاهرة الترتيب في الجملة الفعلية:

يقول ابن مالك: **والأَصْلُ في الفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلا والأَصْلُ في المَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلا**

وقَدْ يُجَاءُ بِخِلافِ الأَصْـــلِ وقَدْ يَجِي المَفْعُـولُ قَبْلَ الفِـعْلِ

اتفق الشارحان على أن الأصل في الفاعل أن يتصل بفعله؛ لأنه كالجزء منه، والأصل في المفعول الانفصال عنه بالفاعل؛ لأنه فَضلة – كما ذكر الأشموني –، وقد يأتي المفعول قبل الفعل إما جوازاً أو وجوباً أوقد يمتنع ذلك.

واتفق الشارحان على أنه قد يأتي المفعول قبل الفعل، وهو على ثلاثة أقسام – بنفس الأمثلة –: جائز نحو ﴿**فريقاً هدى**﴾[3]، وواجب نحو (منْ أكرمْتَ)، وممتنع، ويمنعه ما أوجب تأخره أو توسطه.

يقول ابن مالك: **وأَخِّرِ المَفْعُولَ إِنْ لَبْسٌ حُذِرْ أَو أُضْمِرَ الفَاعِلُ غيْرَ مُنْحَصِرْ**

ومَـا بِإِلَّا أو بِإِنَّمَا انْحَـــصَرْ أُخِّرْ، وقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ

---

[1] [الممتحنة: 12].

[2] التخريج: البيت من قصيدة رواها المفضل الضبي، وهو من شواهد: التصريح (ج1/ 280)، وفيه برواية: والطامعون إليَّ؛ والأشموني (ج1/ 175)؛ والعيني (ج4/ 472)؛ والمفضليات (ص148)؛ والخصائص (ج3/ 295)، ومجالس العلماء للزجاجي (ص195).

الشاهد فيه: (بكى بناتي) حيث لم يصل بالفعل تاء التأنيث مع أن المسند إليه مؤنث وهذا جائز عند بعضهم، وشاذ عند بعضهم الآخر، وضرورة عند فريق ثالث.

[3] [الأعراف: 30].

اتفق الشارحان على أنه يجب تأخير المفعول عن الفاعل في ثلاث مسائل:

1- إذا خيف التباسه بالفاعل لخفاء الإعراب، ولا قرينة، نحو: (ضرب موسى عيسى).

وذكر الشارحان في هذه المسألة ما ذهب إليه ابن السَّرَّاج من كون الأول فاعلاً، وأن نصوص المتأخرين تظافرت عليه.

وذكر الشارحان ما ذهب إليه ابن الحاج من جواز تقديم المفعول في هذه المسألة، وذكرا حججه على ذلك، منها أن الزجاج قد نقل أنه لا اختلاف في جواز نحو: ﴿**فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ**﴾[1] أن تكون تلك اسم زال ودعواهم الخبر والعكس، ويقول المرادي: (لا يلزم من إجازة الزجاج الوجهين جواز مثل ذلك في الآية؛ لأن التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم زال بخبرها، فلو زال الالتباس بقرينة معنوية أو لفظية لجاز التقديم نحو: (ولدت هذه هذه)، أو نحو: (ضربتْ موسى سُعدى)).

وذكر الأشموني حجة أخرى هي أن العرب تجيز تصغير عمر وعمرو على عمير، ويضيف الأشموني رأيه، فيُضعف ما ذهب إليه ابن الحاج.

2- أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً غير محصور، نحو: (أَكْرَمْتُكَ).

3- أن يحصر المفعول بإلا أو بإنما، نحو: (ما ضربَ زيدٌ إلا عمراً)

ذكر الشارحان أنه لا خلاف في وجوب تأخير المحصور بإنما.

وذكرا أيضاً المذاهب حول المحصور بإلا:

فاتفقا في نقلهما في جواز التقديم مطلقاً عند الكسائي، وجواز تقديم المفعول بخلاف الفاعل عند ابن الأنباري. واختلفا في مذهب الجمهور، حيث ذهب المرادي إلى المنع مطلقاً كمذهب للجمهور، وذهب المرادي إلى مذهب ابن الأنباري.

وذكر الشارحان أنه قد يسبق المحصور غير المحصور بقصدٍ مع إلا وتقدمت مع المحصور بها، وذكر الأشموني أربعة شواهد على ذلك، منها:

مَا عَابَ إِلَّا لَئِيمٌ فِعْلَ ذِي كَرَمٍ ... وَلَا جَفَا قَطّ إِلَّا جُبَّأٌ بَطَلا[2]

تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ ... فَمَا زَادَ إِلَّا ضِعْفَ مَا بِي كَلامُهَا[3]

---

[1] [الأنبياء: 15].

[2] التخريج: البيت من شواهد التصريح (ج1/ 284)؛ والأشموني (ج1/ 177)؛ والهمع (ج1/ 161)؛ والدرر (ج1/ 143)؛ والعيني (ج2/ 487).

الشاهد فيه: البيت كله، حيث قدم الفاعل المحصور بإلا في الجملتين (عاب إلا لئيم) (جفا إلا جبأ) على المفعول به وهذا جائز.

[3] التخريج: البيت للمجنون في ديوانه (ص194)؛ والدرر (ج2/ 287)؛ وشرح التصريح (ج1/ 282)؛ والمقاصد النحوية (ج2/ 481)؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد (ص486)؛ والدرر (ج3/ 172)؛ وشرح ابن عقيل (ص248)؛ وهمع الهوامع (ج1/ 161، 230).

يقول ابن مالك: **وشَاعَ نَحْو "خَافَ رَبَّهُ عُمرْ" وشَذَّ نَحْو "زَانَ نُورُهُ الشَّجَرْ"**

اتفق الشارحان على أنه يكثر تقديم المفعول الملتبس بضمير الفاعل، نحو: (خاف ربَّه عمرُ)، وذكر الأشموني شاهداً على ذلك:

جَاءَ الخِلَافَةَ أَو كَانَتْ لَهُ قَدَرَاً كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ[1]

واتفق الشارحان على أنه يشذُّ تقديم الفاعل الملتبس بضمير المفعول عليه؛ لما يلزم من عود الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبةً.

واتفق الشارحان على أن النحويين – إلا أبا الفتح – يحكمون بمنع مثل هذا، وأن الصحيح جوازه، واستدل على ذلك بالسماع وأنشد أبياتاً، والأشموني ذكرها، ومنها:

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الكِلابِ العَادِيَاتِ وقَدْ فَعَل [2]

واتفق الشارحان في ذكرهما لجوازه من القياس – قبل أبي الفتح – الأخفش من البصريين والطوال من الكوفيين، واتفقا على أن المانعين تأولوا بعض الأبيات بخلاف الظاهر.

واتفق الشارحان أن بعض النحاة أجازوا ذلك في الشعر – وهو الإنصاف –؛ لأن ذلك إنما ورد في الشعر.

وفي هذا المبحث من باب الفاعل يظهر تطابق تام بين شرح الشارحين كما بينت مسبقاً، باستثناء الشواهد التي أضافها الأشموني.

الشاهد فيه: (فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها) حيث قدم المفعول به (ضعف) على الفاعل (كلامها) مع كون المفعول به محصورا بإلا وهذا جائز عند البعض.

[1] التخريج: البيت لجرير في ديوانه (ص 416)؛ والأزهية (ص114)؛ وخزانة الأدب (ج11/ 69)؛ والدرر (ج6/ 118)؛ وشرح التصريح (ج1/ 283)؛ وشرح شواهد المغني (ج1/ 196)؛ ومغني اللبيب (ج1/ 62، 70)؛ والمقاصد النحوية (ج2/ 485، ج4/ 145)؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك (ج2/ 124)؛ والجنى الداني (ص230؛) وشرح ابن عقيل (ص499)؛ وشرح عمدة الحافظ (ص627)؛ وهمع الهوامع (ج2/ 134).

الشاهد فيه: (أتى ربه موسى على قدر) حيث قدم المفعول به (ربه) على الفاعل (موسى) مع كون المفعول به مضافا إلى ضمير يعود إلى الفاعل وذلك لأن الضمير هنا وإن كان يعود على متأخر في اللفظ، عائد على متقدم في الرتبة، بسبب أن الرتبة الطبيعية للفاعل أن يقع قبل المفعول.

[2] التخريج: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه (ص191)؛ والخصائص (ج1/ 294)؛ وله أو لأبي الأسود الدؤلي في خزانة الأدب (ج1/ 277، 278، 281، 287)؛ والدرر (ج1/ 217)؛ وللنابغة أو لأبي الأسود أو لعبد الله بن همارق في شرح التصريح (ج1/ 283)؛ والمقاصد النحوية (ج2/ 487)؛ ولأبي الأسود الدؤلي في ملحق ديوانه (ص410)؛ وتخليص الشواهد (ص490)؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك (2/ 125)؛ وشرح ابن عقيل (ص252)؛ ولسان العرب (ص15/ 108) مادة: (عوي)؛ وهمع الهوامع (ج1/ 66).

الشاهد/ (جزى ربه عني عدي) حيث عاد الضمير في الفاعل (ربه) إلى المفعول (عدي)، والمفعول متأخر لفظا ورتبة وهذا ممنوع عند جمهرة النحاة، وأجازه بعضهم.

نظرة وخلاصة:

1- اعتمد الباحث في بحثه على مصدرين أساسيين هما: شرحي المرادي والأشموني للألفية؛ كي أبين أثر المرادي في شرح الأشموني، وهذا بخلاف تخريج الشواهد.

2- آثر الباحث في بحثه أن يتبع طريقة عرْض بيت الألفية وذِكْر ما ورد في شرح الشارحين؛ حتى يكون البحث شاملاً لجانبين:

أ- بيان الأثر بطريقة منظمة متسلسلة.

ب- الانتفاع الدراسي لطلبة في موضوع الفاعل؛ خاصةً وأنه جامع لما أورده الشارحان.

ولذلك قسم الباحث البحث إلى مباحث تتعلق بأحكام الفاعل.

3- بعدما قرأ الباحث شرح المرادي في باب الفاعل أولاً، وانتقل لشرح الأشموني، شعر وكأنه يقرأ شرح المرادي، للتشابه الكبير في شرحيهما لهذا الباب.

4- إن تعريف الأشموني للفاعل ناقص؛ لأنه لم ينعت الفعل بكلمة "مقدم" كما ذكر المرادي، وبالتالي لم يُوفق الأشموني حينما أراد التغيير والتحوير في نقله من المرادي.

5- ما وصل إليه الباحث في بحثه ليس أثراً فحسب؛ بل هو عملية نقل للعبارات كما هي دون تغيير يُذكر، وليس تأثراً بالمنهج أو الطريقة أو الرأي؛ ولهذا لم أقسم البحث إلى مباحث تتعلق بالاتفاق والاختلاف والاستدراك.

6- اعتمد المرادي في شرحه باب الفاعل على الدقة والسهولة وإيضاح الشرح وتبسيط آراء النحاة وذكر الأمثلة، بينما اعتمد الأشموني _ إضافة لما سبق _ على كثرة الأمثلة والشواهد الشعرية؛ إذ يبلغ عدد الشواهد التي استشهد بها في هذا الباب ثمانية وعشرين شاهداً، في المقابل استشهد المرادي بثلاثة شواهد فقط.

7- كثيراً ما ورد في الحاشية على شرح المرادي في باب الفاعل عبارة (انظر الأشموني) لثلاثة أسباب _ في نظر الباحث _:

أ- لأن المرادي يعوزه شرحه الشواهد، في ظل الاعتماد الكبير عليها من الأشموني.

ب- أن هذا يعكس التشابه الكبير بين شرح الشارحين.

ت- ورود بعض الإضافات عند الأشموني كما ورد مسبقاً.

8- يظهر في أغلب المواضع في باب الفاعل التي تأثر الأشموني بها ونقلها عن المرادي _ وإن كان على قناعة بها _ أنه:

أ- لمْ يُتعب نفسه حتى بتغيير الصياغة اللفظية التي ذكرها المرادي.

ب- لمْ يَعْزُ ما نقله من نصوص في شرحه إلى صاحبها.

9- لا ينكر الباحث بُعْدَ الأشموني في شرحه باب الفاعل عن شرح المرادي وانفراده ببعض المسائل؛ ولكنها مواضع قليلة، والغلبة تأثره بالمرادي.

10- بلغت نسبة الاتفاق من خلال المباحث الخمسة (60%) بشكل شبه تام في ثلاث مباحث.

11- أستطيع القول بإمكان دمج شرح الأشموني إلى شرح المرادي؛ خصوصاً بما اعتمد عليه الأشموني من الشواهد الشعرية والإضافات القليلة.

المصادر والمراجع:

1- المرادي، الحسن بن قاسم، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ت: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط 1، 2001م.

2- الأشموني، علي بن محمد، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 1، 1955م.

3- القفطي، جمال الدين علي بن يوسف، إنباه الرواة على أنباه النحاة، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط 1، 1986م، ص 35.

4- الأسعد، عبد الكريم، الوسيط في تاريخ النحو العربي، دار الشروق للنشر والتوزيع، الرياض، ط 1.

5- الاشبيلي، ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ج2، ص 87.

6- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، ت: حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ج3، ص 229.

7- الزمخشري، أبو القاسم، المفصل في صنعة الإعراب، دار الكتب العلمية، بيروت، ص 243.

8- ابن هشام الأنصاري، جمال الدين عبد الله بن يوسف، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، دار الكتب العلمية، بيروت، ص 167.

9- السخاوي شمس الدين، محمد بن عبد الرحمن، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، دار الجيل، بيروت، ط1، ج2، 1992م.

10- الزركلي، خير الدين، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط 5، ج 2، 2002م.